### مختص عدها حلاً مؤقتاً لمشكلة الكهرباء

# وزير النفط لـ (المدى): توزيع 95 % من الحصص المخصصة للمولدات الأهلية

عبد الكريم العيبي

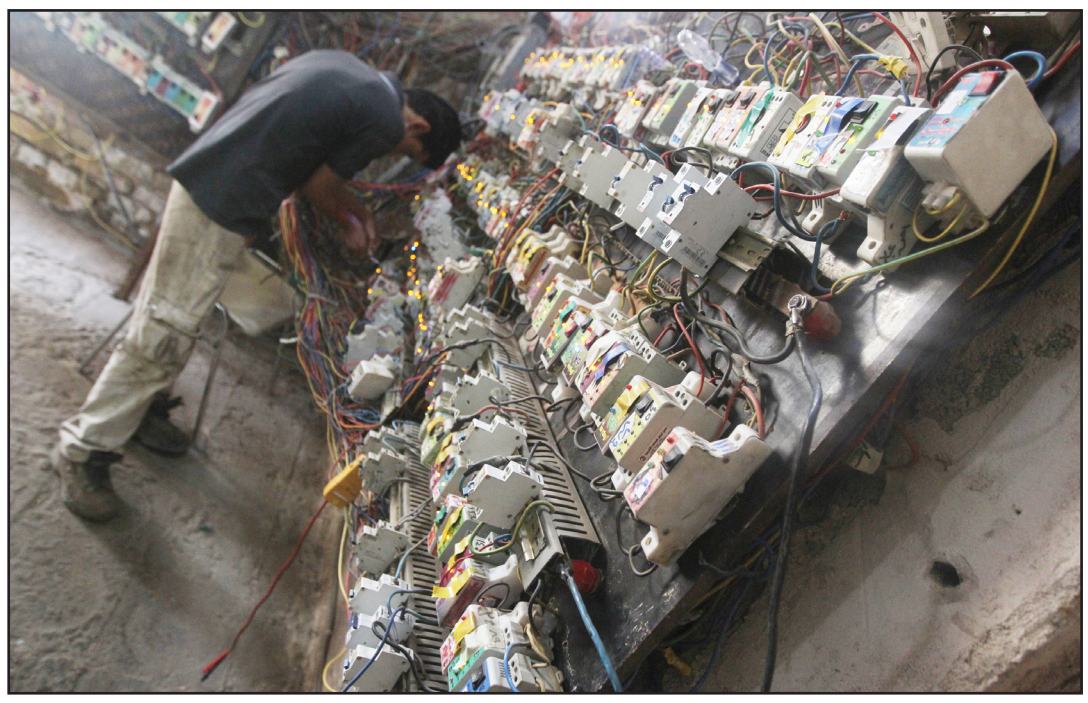

هل يتحسن أداء المولدات مع الوقود الحكومي

□ بغداد / أحمد محمد

اكملت وزارة النفط توزيع الوقود بصورة مجانية على اصحاب المولدات الكهربائية الاهلية لهذا الشهر، واعلنت انها ستجهز حصة الشهر المقبل ابتداءً من يوم ٢٥ من شهر حزيران الجاري، اضافة الى تجهيز محطات الطاقة الكهربائية الحكومية بالوقود. وقال وزير النفط عبد الكريم العيبي لـ (المدى) ان اغلب انتاج الوزارة من المشتقات النفطية يذهب الى تعزيز الطاقة الكهربائية"، واضاف ان "الوزارة قامت بالتوزيع المجاني للوقود للمولدات الاهلية بكمية تتجاوز ٨ ملايين و٥٠٠ الف لتر يوميا، وتجهيز المحطات الكهربائية الحكومية بستة ملايين لتر".

من جانبه قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ (المدى) : ان توزيع الوقود المجاني هو حل مؤقت للمشكلة الكهرباء التي استعصت في العراق".

وبين ان توزيعه بصورة مجانية قد يضر بموازنة الدولة". مشيرا الى ان الشعب بحاجة لتوليد الطاقة الكهربائية بأي صورة كانت حكومية او اهلية.

وتوقع ان تحل مشكلة النقص في الطاقة الكهربائية في غضون السنة القادمة". منوها الى ان انشاء محطات الطاقة الكهربائية يحتاج الى فترة زمنية طويلة تتراوح بين سنتين الى خمس سنوات، وان بعضا من هذه المحطات في طور الاكتمال في الوقت الحالي.

وذكر الناطق باسم الشركة العامة لتوزيع المشتقات النفطية عماد الخطيب ان "الشركة استكملت توزيع ما يقارب ٩٥٪ من الحصص المخصصة لـ ٣٣ الف مولدة موزعة على جميع انحاء العراق، منها ٨ آلالف مولدة في محافظة بغداد فقط".

واضاف ان الشركة ستباشر بتوزيع حصص شهر تموز اعتبارا من يوم ٢٥ من الشهر ايار الماضي.

وطالب المواطنين بـ"تحمل مسؤوليتهم ومساعدة اجهزة وزارة النفط من خلال الرصد والتبليغ عن حالات الجشع والاستغلال التي يقوم بها بعض اصحاب المولدات كبيع الوقود المستلم من الوزارة واستخدام النفط الاسود في تشغيل المولدات او تقليل ساعات التشغيل وتوقفها بذريعة عطلها او رفع سعر تجهيز الامبير الواحد".

وكانت محافظة بغداد اصدرت تعليمات لاصحاب مولدات الطاقة الكهربائية الاهلية حددت فيها سعر الامبير الواحد بسبعة آلاف دينار، على ان تكون ساعات التشغيل ١٢ ساعة يوميا مع تعويض ساعات التجهيز من قبل الشبكة الوطنية، بينما تزود المحافظة اصحاب المولدات الاهلية بحصة من الوقود مجانا تبلغ ٣٠ لترا لـ(KV) الواحد.

واشتكى اصحاب المولدات الكهربائية الاهلية من قلة الحصص الموزعة من الوقود، التي لا تسد الحاجة الفعلية للمولدة.

وبينوا ان "ساعات التشغيل الطويلة المفروضة على المولدة وازدياد الاجهاد عليها، وخصوصا في هذا الاشهر التي تمتاز بارتفاع درجات الحرارة لتصل الى اكثر من ٥٠ درجة مئوية تضر بماكنة المولدة، وتزداد الأعطال فيها".

واشاروا الى ان "هذه القوانين دفعت بعض اصحاب الموالدات الى عدم استلام هذه الحصص، وشراء الوقود من الاسواق المحلية".

### في ظل الدعوة لفتح فروع لمصارف عالمية رصينة

# مصرفي: الحكومة تقيد عمل المصارف الخاصة

□ بغداد /المدى

أكد رئيس مجلس إدارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد علي أن الحكومة تعمل على عرقلة المصارف الخاصة من خلال اصدار قرارات قاسية ،في الوقت نفسه دعا عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار ابراهيم الركابي الى ضرورة السماح بفتح فروع لمصارف عالمية رصينة في البلاد لدفع عجلة الاستثمار الى الامام.

وقال علي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن الحكومة تقيد عمل المصارف الخاصة من خلال اصدار قرارات تحد عملها دون مبرر مبيناً أن أول إجراء قامت به الحكومة إصدار قرار منع جميع دوائر الدولة من التعامل مع المصارف الخاصة وهذا القرار مازال معمولا به وساريا على جميع دوائر الدولة فضلاً عن قرار منع قبول الصكوك الصادرة من المصارف الخاصة التي تزيد مبالغها عن (٥) ملايين دينار. من جانبه دعا عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار ابراهيم الركابي الى ضرورة السماح بفتح فروع لمصارف عالمية رصينة في البلاد لدفع عجلة الاستثمار الى الامام. وقال الركابي إن الشركات الاستثمارية الكبرى تحتاج الى مصارف عالمية كونها تستخدم التكنولوجيا المصرفية الحديثة في تعاملاتها لتأمين اموالها ولفتح اعتمادات خاصة للاقراض بمشاريع اقتصادية في البلد. وأضاف : إن تخلف القطاع المصرفي جعل المستثمرين يعزفون عن المجيء الى العراق ما ادى إلى جعل الحركة الاستثمارية في البلاد ضعيفة، مؤكداً على اهمية تقديم دعوات لمصارف عالمية معروفة لفتح فروع لها في البلد.

واشار الى أن فكرة فتح فروع لبنوك عالمية في العراق ستخلق جواً تنافسياً ما بين المصارف المحلية اضافة الى انها ستنقل التجربة العالمية المتطورة بهذا المجال الى القطاع المصرفي مما سيكسب الاخير تطويره والنهوض به، هذا و يذكر إن النظام المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة وأربعين مصرفا فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف اسلامية اضافة الى (٦) مصارف أجنبية.

# النجف تستخدم البطاقة الالكترونية في توزيع المشتقات النفطية

□ النجف الاشرف / المدى

اعلنت لجنة الطاقة في مجلس محافظة النجف عن بدء العمل بتوزيع مادة النفط الأبيض للمواطنين عبر البطاقة الالكترونية، مشيرة إلى أن العمل بهذه البطاقة سيقلل من زخم مراجعات المواطنين.

وقال رئيس اللجنة طلال بلال لـ"السومرية نيوز"، إن "محافظة النجف باشرت بإصدار البطاقة الوقودية الالكترونية التي سيبدأ بموجبها توزيع مادة النفط في بعض أحياء المحافظة"، مبينا أن "الشركة الفنية التي جرى التعاقد معها لإصدار البطاقة الالكترونية باشرت بتجهيز المواطنين بالبطاقة التي يتم شحن الحصة الوقودية من خلالها".

وأضاف بلال أن التعاقد مع هذه الشركة تم بعد صدور قرار المجلس المرقم ٢١٥/ ٤ بتاريخ ٢٠١٢/١/٧ القاضي بتولي شركة توزيع المنتجات النفطية فرع النجف توجيه الدعوات إلى الشركات المختصة لتقديم عروضها حسب القوانين والتعليمات النافذة"، مشيرا إلى أن "صلاحية هذه البطاقة خمس سنوات وبسعر ثمانية الآف دينار".

وأشار بلال إلى أن "العمل بالبطاقة سوف يقلل من زخم مراجعات المواطنين"، لافتا إلى أن "العقد يضم توزيع جهاز قارئ للبطاقة الالكترونية على منافذ التوزيع وبأعداد كافية، فضلا عن تجهيز مديرية توزيع المنتجات النفطية بجهاز شحن البطاقة الالكترونية وإعداد قاعدة بيانات رصينة وأخيرا تدريب عشرة موظفين لمدة شهر من قبل الشركة لضمان ديمومة المشروع و تنمية الموارد البشرية فيه".

وأوضح أن عدد البطاقات الوقودية الالكترونية المنجزة وصلت إلى أكثر من ٣٠ ألف بطاقة حتى الآن"، موضحا أن "الشركة مستمرة بالعمل و هي بصدد إصدار أكثر من ٢٥٦ الف بطاقة وقودية الكترونية إلى كافة العوائل النجفية".

وعن آلية توزيع البطاقات ذكر بلال أن "عملية التوزيع تتم من خلال مختاري الأحياء السكنية لتجنيب المواطن معاناة المراجعة في إصدار البطاقة الوقودية"، داعيا المواطنين إلى "التعاون مع الشركة المنفذة والمختارين لإتمام عملية توزيع البطاقات المتبقية".

وتعمل دائرة المنتجات النفطية التابعة لوزارة النفط على توزيع النفط الأبيض بين المواطنين من خلال البطاقات الوقودية بالتنسيق مع وزارة التجارة، التي توزعها على المواطنين وبواقع ٥٠ لترا للكابون الواحد لكل أسرة.

وتشهد العاصمة بغداد فضلا عن المحافظات الأخرى ضمنها النجف، خلال فصل الشتاء، طوابير طويلة من المواطنين أمام محطات تعبئة الوقود للحصول على مادة النفط الأبيض بموجب تلك البطاقة الوقودية تزامنا مع موجات البرد.

## فضاءات

▪ ثامر الهيمص

# التضخم ورواتب المتقاعدين وشبكة الحماية

اعتباراً من الشهر السابع القادم ، سيصرف للمتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن أربعمئة الف دينار مبلغ مئة الف دينار حتى نهاية هذا العام ليصار بعدها الى قانون تقاعد موحد مجز. ولكن لم تتم الإشارة الى رواتب منتسبي شبكة الحماية الذين هم أقل بكثير عن السقف المحدد بأربعمئة الف دينار(البالغ عددهم حوالي المليون).

لاشك ان التضخم النقدي كالأمراض الوبائية فإنه يفتك بالطبقات الأضعف فأول ضحاياه هم الفقراء البالغ عددهم حسب الإحصائية الرسمية سبعة ملايين عراقي ويمثلون ربع الشعب فهؤلاء هم طليعة من يتصدى لهجوم التضخم النقدي. ( الذي أصبح رقما" صعبا" أو كرة نار تتقاذفها المالية والتجارة والبنك المركزي وهم عاجزون عن ترويضه لحد الان ، فحتى نهاية نيسان الماضي بلغ ٧،٨ ٪ أي معدل زيادة الأسعار ارتفع كذلك وكان في آذار ٣،٨٪.

وكما هو معلوم أن مصادر التضخم الأساسية هي الاستيراد الانفتاحي مع ضعف محدودية التداول النقدي فالاستيراد يتزايد مع تناقص الناتج المحلي، وضعف التداول النقدي يستمر لحد الآن رغم زيادة الكتلة النقدية وهذه المحدودية لها أسبابها الكثيرة حيث يتراكم النقد العراقي في الرافدين والرشيد بالمليارات إن لم يكن أكثر أي نحن في ادخار وليس استثمار.

أن أبرز فقرات الاستيراد الذي هو أهم عامل في التضخم النقدي هو استيراد الغذاء الذي يتزايد سنويا" مع تراجع الإنتاج الحيواني والزراعي وهو كذلك يمثل الفقرة الأساسية أي الغذاء في ميزانية فقرائنا السبعة ملايين. ونستورد كذلك المشتقات النفطية بسبب غياب الصناعة النفطية التي عجزت رغم نواياها الحسنة فقد قالت وزارة النفط أنها بصدد دراسة تشكيل لجنة لتدرس إمكانية إنشاء أربع مصاف. ويبدو من تراجع الصناعة النفطية والإنتاج الزراعي والحيواني المرتبط كثيرا" بها ( أسعار الوقود ) لان الكهرباء مشغولة عن ذلك كثيرا".

إن الأمر سيتسمر هكذا حتى بعد صدور قانون التقاعد ( المنصف الموحد ) لذلك لدينا فقرات يمكن أن تساهم في إطفاء حريق التضخم الذي سيأكل رواتب البؤساء وهي خفض قائمة كهرباء مولدة الشارع بما يعادل قيمتها قبل دمار الكهرباء وهذا مبلغ ليس بسيطا" لحين إكمال الكهرباء الوطنية أي قبل تصديرها في العام القادم كما أعلن نائب رئيس الوزراء. وهذا دعم حقيقي للدخل النقدي أما الفقرة الثانية التي من الممكن إطفاء لهيبها وهي فاتورة الخلوي الذي أصبح بديلا" كاملا" وبدون منافس فالحد الادنى لأي عراقي من العشرين مليون مستخدم يدفع ( ١٠ . ١٥ ألف دينار ) لذلك فتخفيض هذا المبلغ يساهم مباشرة في الحد من شر التضخم في الأغذية وباقي السلع لحين إكمال الهاتف الأرضي . فهذه العشرة الاف دينار تمثل ١٠٪ من راتب الأرملة وفاتورة المولدة تمثل على الأقل ٢٠٪ وهكذا تقريبا" أو أقل قليلا" في الرواتب الاقل عن أربعمئة الف دينار.

فلا فائدة من زيادة يلتهمها غول التضخم الذي تغول مع الاعوام التسعة الماضية بسرعة قياسية.

فزيادة ١٪ من سلة الغذاء عالميا" تقود الى ارتفاع ٣٤ . ٥٠ ٪ في العراق كما يذكر نائب محافظ البنك المركزي (مجلة حوار عدد/٣١ في أيار ٢٠١٢ ) والغذاء العراقي ٨٩ ٪ منه مستورد حسب إحصائيات وزارة الزراعة.

في الختام إن هذا الزحف في التضخم سيطال شرائح أوسع وأعلى. وينتظمون في لأئحة الفقر. اذا لم يحصل تغيير دراماتيكي في الاقتصاد والسياسة ، نحو تنمية حقيقية بأدوات نظيفة.


وزارة التجارة
الشركة العامة لتصنيع الحبوب

## اعلان مناقصة رقم ((٤٠))

تعلن الشركة العامة لتصنيع الحبوب عن اجراء مناقصة وللمرة الأولى وعلى حساب الخطة الاستثمارية المبوب بالرقم (٢٠٠٢٠٠١٠٠٢) لتنفيذ مسقف حديدي بأبعاد (١٨×٦٠) في موقع مطحنة المقداد الحكومية في بغداد فعلى الراغبين بالاشتراك بالمناقصة مراجعة القسم القانوني في مقر الشركة الكائن في محافظة بغداد/ ساحة عدن/ مدخل مدينة الحرية لشراء شروط المناقصة لقاء مبلغ قدره (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار غير قابل للرد ويقدم العطاء في ظرف مغلق ومختوم ومثبت عليه اسم المناقصة ويتم وضعه في صندوق العطاءات في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠١٢/٧/٢٤ وان الأسعار المقدمة في العطاءات هي أسعار نهائية غير قابلة للتفاوض وسوف يستبعد أي عطاء غير مستوفي للشروط أعلاه وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان وأية مصاريف أخرى ويقع على مقدم العطاء تحمل كافة المسؤولية القانونية المترتبة عن تقديم أي مستمسكات يثبت أنها مزورة وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه وعلى مقدم العطاء تحديد نفاذية عطاءه (٩٠) يوم.

المستمسكات المطلوبة:

١. يلتزم مقدم العطاء بتقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق صادر من أحد المصارف الحكومية ومحرر لأمر الشركة العامة لتصنيع الحبوب حصراً.
٢. كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب لعام ٢٠١٢ ومعنون الى الشركة العامة لتصنيع الحبوب حصراً.
٣. وصل شراء شروط المناقصة.
٤. تقديم أعمال مماثلة.
٥. المستمسكات الشخصية (بطاقة السكن، هوية الأحوال المدنية) نسخ مصورة تطابق مع الأصل عند الاحالة.
٦. هوية تصنيف المقاولين نافذة المفعول الدرجة السادسة فما فوق انشائية.
٧. شهادة تأسيس واجازة ممارسة المهنة بالنسبة للشركات.
٨. يتم انعقاد المؤتمر الخاص للاجابة على استفسارات المشاركين في هذه المناقصات في الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٢٠١٢/٧/١٧ في مقر الشركة.
٩. في حالة تقديم أي مستمسك مصور يجب ان يكون مصدق (مختوم من جهة اصداره طبق الاصل) ((تسري كافة النصوص الواردة في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ في كل ما لم يرد به نص في هذا الاعلان أو يتعارض معها في المضمون)).

e.mail: cen-tas@mot.gov.iq

رياض فاخر الهاشمي
المدير العام
رئيس مجلس الادارة
٢٠/ ٦/ ٢٠١٢



## إعلان بيع مستهلكات للمرة الأولى
## تعلن دائرة صحة بغداد الرصافة

عن بيع مستهلكات بالأجهزة الطبية العائدة الى مركز الدائرة عن طريق المزايدة العلنية وفق قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ المعدل فعلى الراغبين بالاشتراك في المزايدة الحضور في اليوم الثلاثين من اليوم التالي لنشر الاعلان الساعة العاشرة صباحاً واذا صادف يوم المزايدة عطلة رسمية يكون اليوم التالي موعداً للمزايدة مستصحبين معهم المستمسكات التالية:

١. كتاب عدم ممانعة من الدخول في المزايدة من الهيئة العامة للضرائب نافذ لسنة٢٠١٢ باسم المشترك في المزايدة.
٢. تأمينات قانونية بمبلغ (١,٣٨٦,٣٥٠) مليون وثلاثمائة وستة وثمانون ألف وثلاثمائة وخمسون دينار لأمر الدائرة بصك مصدق أو نقد يودع لدى محاسب الدائرة بموجب وصل أمانات.
٣. هوية الأحوال المدنية+بطاقة السكن+البطاقة التموينية (أصل مع صورة).

لن يسمح بدخول قاعة المزايدة الا المزايدين حاملي الشروط أعلاه ويتحمل من ترسو عليه المزايدة أجور نشر الاعلان الذي رست به المزايدة ونسبة ٢٪ أجور خدمة.

الدكتور علي بستان نعمة
المدير العام